إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي والدّين العام في الموازنة العامة بإستخدام بعض أدوات الهندسة المالية– جمهورية العراق إنموذجاً

Restructuring Government Expenses And Public Debt in the Public Budget Using Some Financial Engineering Tools Republic of Iraq As a Model

د.محمد النایر محمد النور
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
dr.elnair67@gmail.com

د. زهير أحمد علي أحمد
أستاذ المحاسبة المساعد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
Zuhairahmed2006@gmail.com

م.م.ماجد كاظم ملامي
باحث في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
leoleo225533@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى بيان أثر إعادة هيكلة النفقات العامة على الموازنة العامة للدولة ، والتعرف على أدوات الهندسة المالية في كيفية إعادة هيكلة الانفاق ، وبيان أثر هذه الأدوات في العلاقة بين إعادة هيكلة الانفاق الحكومي والموازنة العامة للدولة ، وكان مجتمع البحث وزارة المالية العراقية من خلال الإعتماد على البيانات المالية الفعلية لعينة البحث وهي دائرة المحاسبة للمدة من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢، فضلاً عن بيانات آخرى عززت الجانب العملي تم الحصول عليها من دائرة الإستثمار في البنك المركزي

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ١١٥- ١٤٨

وأسعار الفائدة على إذونات الخزانة الأمريكية ، وأعتمد البحث على المنهج الوصفي والوصفي التحليلي وتوصل البحث إلى أن إستخدام أساليب وأفكار وأدوات الهندسة المالية يسهم في إيجاد حلول للمشكلات المالية والتي تتمثل في خفض إنفاق الموازنة وإدارة مخاطرها بشكل جيد، وأن أجمالي النفقات العامة في الموازنة هي بإرتفاع مستمر وموجه نحو الإنفاق التشغيلي على حساب الأنفاق الإستثماري ، وهناك فائض مستمر في الموازنة وأن العجز هو عجز صوري غير حقيقي ويتضح ذلك من خلال مقارنة إجمالي الدّين بالعجز والفائض الفعلي في الموازنة .

الكلمات المفتاحية : الموازنة العامة، الدّين العام، الهندسة المالية.

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of restructuring public expenditures on the state's Public budget, identify financial engineering tools in how to restructure expenditures , and demonstrate the impact of these tools on the relationship between restructuring government expenditures and the state's public budget. The research community was the Iraqi Ministry of Finance by relying on The actual financial data of the research sample, which is the Accounting Department, for the period from 2015 to 2022, in addition to other data that enhanced the practical aspect, was obtained from the Investment Department of the Central Bank, and interest rates on US treasury bills. The research relied on the descriptive and descriptive analytical approach, and the research concluded that using Financial engineering methods, ideas, and tools contribute to finding solutions to financial problems, which include reducing budget expenditures and managing its risks well, and that the total public expenditures in the budget are constantly rising and directed towards operational expenditures at the expense of investment expenditures , and there is a continuous surplus in the budget and that the deficit is a fictitious deficit. This is not real, and this is evident by comparing the total debt to the actual deficit and surplus in the budget.

Keywords: public budget, public debt, financial engineering**.**

المقدمـــة

تعد الموازنة العامة وسيلة من الوسائل الفعالة في تنفيذ السياسة المالية والتي تستخدمها معظم دول العالم لمعرفة وضعها المالي ، كما تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في موازنتها بغية معالجة مشكلة التوسع الإرتجالي الكبير في الإنفاق الحكومي والذي أدى الى حدوث إختلالات كبيرة في الموازنة العامة وصولاً الى حدوث العجز فيها واللجؤ الى الاقتراض والذي يعتبر من أكثر المشاكل الاقتصادية انتشاراً في الآونة الأخيرة ، ونوع الموازنة المستخدمة في العراق موازنة بنود ذات تخصيصات محددة ، قد حظيت مسألة خفض الإنفاق تحديداً باهتمام واسع باعتبارها قضية أساسية ومهمة تُمكن الدولة من خفض وترشيد الإنفاق في الموازنة العامة ، وتأتي هذه الأهمية من خلال إيجاد حلول بإستخدام أساليب وأدوات الهندسة المالية للمشاكل المالية ومواجهة مخاطر التوسع بالإنفاق وقلة مصادر التمويل في الموازنة وإدارتها بالشكل الذي يحقق أهدافها المرجوة ، وهذا البحث يمثل محاولة لبيان تطبيق أساليب الهندسة المالية على النظام الحكومي في العراق وإيجاد إبتكارات تخفض الإنفاق وتحقق عوائد تسمح للقطاع الحكومي بالبقاء والاستمرارية ومواجهة المشاكل المالية من خلال أدوات الهندسة المالية ، والذي يسهم في تحقيق الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة وتخفيض العجز الحكومي وتحجيم الدّين من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الإستقرار المالي والنقدي وتحفيز زيادة النمو الاقتصادي مما يساعد على تنفيذ المشاريع الحكومية وتحقيق الأهداف المخطط لها للوصول الى التنمية الاقتصادية الشاملة ، وقسم البحث الى مقدمة وإطار منهجي وإطار نظري وجانب عملي وصولاً الى الخاتمة التي شملت الإستنتاجات والتوصيات ، وكان أهم التوصيات توفير البيئة المناسبة في وزارة المالية التي تساعد على تطوير آليات وأساليب الهندسة المالية الحديثة ، ويكون هذا نهج في استراتيجيتها لتجنب الهدر والإسراف والحد من الإنفاق من خلال تنفيذ استراتيجيات جديدة منها التحوط من الزيادة في أسعار السلع الاساسية المستوردة وعقود المبادلة من خلال تخفيض قيمة

الدينار أمام الدولار وعقود مستقبلية للتحوط من خلال المفاضلة بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الاستثمار ، وتوجيه المبالغ المخفضة للمشاريع الاستثمارية والى القطاعات ذات النفع العام والمردود المادي على الخزينة العامة للدولة .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

إن إعتماد الدولة على موازنة البنود (الموازنة التقليدية) أدى إلى عشوائية الإنفاق بسبب التوسع الكبير في الإنفاق غير المدروس، مما أدى إلى عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي إنعكس سلباً على أداء الحكومة من خلال تعثر معظم مشاريع التنمية في العراق.

وتأسيساً لما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث كالتالي:

أ- ماهو أثر إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي على الموازنة العامة للدولة ؟

ب- ماهو أثر أدوات الهندسة المالية على إعادة هيكلة الانفاق الحكومي؟

ج- ماهو أثر أدوات الهندسة المالية على الموازنة العامة للدولة؟

د- هل أدوات الهندسة المالية تؤثر في العلاقة بين إعادة هيكلة الانفاق الحكومي والموازنة العامة؟

٢.١- أهداف البحث

تتمثل في الآتي:

أ- توضيح أثر إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي على الموازنة العامة للدولة .

ب- بيان أثر أدوات الهندسة المالية على إعادة هيكلة الانفاق الحكومي.

ج- بيان أثر أدوات الهندسة المالية على الموازنة العامة للدولة.

د- بيان أثر أدوات الهندسة المالية في العلاقة بين إعادة هيكلة الانفاق الحكومي والموازنة العامة للدولة.

٣.١- أهمية البحث

قد حظيت مسألة خفض الإنفاق تحديداً في الآونة الأخيرة باهتمام واسع من المسؤولين الحكوميين باعتبارها قضية أساسية ومهمة تُمكن الدولة من خفض وترشيد الإنفاق في الموازنة العامة ، وتأتي هذه الأهمية من خلال إيجاد حلول بإستخدام أساليب وأدوات الهندسة المالية للمشاكل المالية ومواجهة مخاطر التوسع بالإنفاق وقلة مصادر التمويل في الموازنة وإدارتها بالشكل الذي يحقق أهدافها المرجوة .

٤.١- فرضيات البحث

يستند البحث إلى الفرضيات التالية :

أ- أن إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة يسهم في ترشيد الإنفاق .

ب- أن أدوات الهندسة المالية تسهم في أعادة هيكلة الإنفاق الحكومي .

ج- أن أدوات الهندسة المالية تسهم في ترشيد الانفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة .

د- أدوات الهندسة المالية لها دور معدل في العلاقة بين إعادة هيكلة الانفاق الحكومي والموازنة العامة.

٥.١- حدود البحث :

١.٥.١- المكانية : جمهورية العراق ، مجتمع البحث وزارة المالية والعينة دائرة المحاسبة .

٢.٥.١- الزمانية : البيانات المالية لدائرة المحاسبة ٢٠١٥ - ٢٠٢٢.

٦.١- الدراسات السابقة

١- دراسة (Alin Teodor HUSERA$/2018) [١]

تهدف الدراسة إلى متابعة تطور الموازنة العامة الموحدة وتقديم تحليل على مستوى نشاطات الموازنة العامة الموحدة وتحليل إمتثال العجز إلى أقصى حد يسمح به البروتوكول رقم ١٢ بشأن إجراء العجز المفرط الملحق بمعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي ، وتم اعتماد بيانات وقوانين الموازنة السنوية لوزارة المالية في رومانيا

للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦ ، وبيانات نشره المعهد الوطني للإحصاء والبيانات المنشورة بواسطة EUROSTAT ، وتم إستخدام مزيج من الأساليب التحليلية التي تعتمد أساسًا على البحث النوعي كمؤشرات تحليل الحجم والهيكل للموازنة والتي تطبيقها على الإيرادات والنفقات ، وتوصلت الدراسة الى أبرزت دور الموازنة العامة الموحدة والموازنات المكونة لها بصورة تفصيلية، وتقديم آلية لتطوير وتنفيذ مبادئ الموازنة العامة للدولة ، وأن إمتثال العجز إلى بروتوكول رقم(١٢) يحجم التوسع في الإنفاق بشكل كبير من خلال العلاقة التي تربطه بالناتج المحلي الإجمالي .

٢- دراسة (بدري، ياسر محمد طه/٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور موازنة البنود والإعتمادات في زيادة الهدر والإسراف والتبذير في الوحدات الحكومية ، والتعرف على مدى إمكانية تطبيق موازنة البرامج في وزارة الداخلية السودانية وتأثير ذلك على رفع الإنتاجية الخدمية وترشيد الإنفاق العام ، والحد من هدر الموارد العامة ، حيث أعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع إستمارة إستبانة واستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية SPSS ، وتوصلت الدراسة على أن معلومات موازنة البرامج والأداء تساعد متخذي القرارات في سرعة الإستجابة لإتخاذ القرار بكفاءة في المدة الزمنية المطلوبة.

٣- دراسة (Adedamola, Sulaiman. L., & Shittu, I. O., 2020) [٣]

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تأثير أدوات الهندسة المالية المشتقة على ربحية بنوك الودائع المالية المختارة في نيجيريا ، وكانت مجتمع الدراسة يتكون من ثمانية بنوك التي تتمتع بحالة التفويض الدولي في نيجيريا للمدة ٢٠١٢لغاية ٢٠١٧ ، وتم استخدام نموذج الانحدار وإجراء اختبارات المربعات الصغرى العادية المجمعة ، وتوصلت الدراسة الى أن المشتقات المالية لها تأثير إيجابي وهام على ربحية بنوك الودائع المالية في نيجيريا ، وأوصت الدراسة بضرورة أن تزيد البنوك المودعة من أصول قروضها لتحسين أرباحها.

٣- دراسة **(Kuba, A. K. M., Al-Mahdi, M. A., & Al-attar, H. A. /2022**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير العلاقة بين مؤشرات ابتكارات الهندسة المالية في الحد من الضيق المالي وتحسين الأداء لعينة من الشركات المدرجة في بورصة الأسهم العراقية للمدة من ٢٠١٩ لغاية٢٠٢١ ، وتوصل الباحثون إلى أن اللجوء الى مؤشرات الهندسة المالية يؤدي إلى انخفاض في حدوث تعثر مالي ، أن التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية قبل حدوثه بمثابة إنذار مبكر للمخاطر المستقبلية .

٢-المبحث الثاني/ الإطار النظري

١.٢- الموازنة العامة

١.١.٢- **مفهوم الموازنة :** الموازنة العامة تآتي أهميتها خصوصاً في اقتصاديات الدول النامية ، كونها تُعد إحدى أدوات السياسة المالية وتزداد هذه الأهمية مع اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، واستخدامها كأداة لضبط توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع ، وعرفتها المادة (٤٥) من دليل المحاسبة الحكومية الصادرة عن الأمم المتحدة في السمنار الإقليمي الذي عقد في بيروت ١٩٦٩ بما يلي "الموازنة عملية ترتكز على التخطيط والتنسيق ورقابة إستعمال الموارد لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة ، فهي أساساً عملية إتخاذ القرار بطريقة يُمكن بها للموظفين الرسميين على مختلف المستويات الإدارية أن يقوموا بالتخطيط والتنفيذ لعلميات البرنامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج الممكنة من خلال التوزيع والإستخدام الأكثر فاعلية للمواد المتاحة". [٥] كذلك تعرف بأنها خطة عمل معبر عنها بشكل كمي تم إعدادها مسبقاً للمنظمة ولمختلف المستويات الوظيفية المشاركة فيها.

ويرى الباحثون أنه يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها إلتزام موثق بقانون يصدر عن السلطة التشريعية يشتمل مجموعة من البرامج والأنشطة ضمن خطة معبر عنها بأرقام تخمينية للإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة سنة واحدة، وهذه التخمينات تعتمد على أحداث فعلية وقعت سابقاً ، لتحقيق الأهداف المخطط لها

مسبقاً وصولاً لتنمية شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.

٢.٢- مفهوم النفقات العامة: تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي عن طريقها يتم تعين السياسات الحكومية العامة وما تتضمنه من برامج إقتصادية وسياسية في الدول المتقدمة والنامية للوصول الى النمو الإقتصادي المطلوب [٧]، وتعمل الحكومات على إنفاق مبالغ مالية لتحقيق إشباع الحاجات العامة تتضن أهداف إقتصادية وإجتماعية لضبط حالة عدم التوازن عن طريق إعاده توزيع الدخل القومي .

٣.٢- الـدّين الـعام: ويعرف على أنه الرصيد القائم (غير المسدد) للإلتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة ، والمترتب على الحكومة دفعه تسديداً لإلتزاماتها ، وتشكل الدّيون مشكلة سيادية للكثير من الدول حيث تُجبرُ العديد من الدول على تبني برامج وضعت من قبل البنك الدولي تؤدي إلى تبني سياسات تقشفية تفضي إلى مشاكل إجتماعية وإقتصادية وسياسية في هذه الدول. [٩]

٤.٢- الهندسة المالية وتصنيفاتها

١.٤.٢- مفهوم الهندسة المالية: ينظر لها على أنها عملية بناء مشتقات وعقود مالية معقدة يتماثل مضمونها لبُنات البناء المستخدمة في تشييد المباني إلا أن تختلف في عناصر البناء، ومن أهم أدوات البناء المستخدمة فيها هي العقود المشتقة ، والتي تؤثر بدورها على العائد والمخاطر، مثل مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر الائتمان.[١٠] ، فهي إبتكار أساليب وأدوات جديدة مشتقة يصحبها الإبداع في التصميم وصياغة حلول لمشاكل التمويل وبأقل كلف .

ويرى الباحثون أن الهندسة المالية هي عمليات فكرية لإبتكار وتصميم أدوات مالية جديدة يكتنفها الإبداع لتنويع مصادر التمويل ، الغرض منها إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه المؤسسات المالية، وإدارة المخاطر بالشكل الذي يؤدي الى تخفيضها أو

تجنبها بشكل نهائي عن طريق التنبؤ والقياس والتفسير والتحليل باستخدام الأساليب الكمية والأساليب الرياضية والنمذجة الإحصائية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بأدنى تكلفة وأعلى عائد .

٢.٤.٢- تصنيف أدوات الهندسة المالية : تشمل هذه الأدوات مجموعة كبيرة ومتنوعة وتصنف الأوراق المالية في الأسواق المالية إلى أدوات التقليدية والتي تشمل الأسهم والسندات.[١٢] ، والأدوات المالية المستحدثة أو والمشتقات المالية التي هي عقود مالية تستمد قيمتها وخصائصها من الأصل محل العقد.[١٣] ويطلق عليها عدة مسميات منها (عقود المشتقات المالية أو أدوات الهندسة المالية أو الأدوات المالية المشتقة) وتتضمن مجموعة من العقود التي تختلف حسب طبيعتها ، ومخاطرها ، وآجال ودرجة تعقيدها .

تنقسم أدوات الهندسة المالية المستحدثة الى أربعة أنواع وهي(عقود الخيارات والعقود الآجلة وعقود المستقبليات وعقود المبادلات) وسنركز في هذه الورقة البحثية على عقودالمبادلات وعقود المستقبليات.

١.٢.٤.٢- عقود المستقبليات Futures Contracts

هي عقود بين طرفين أحداهما هو الطرف الأول الذي يسمى البائع صاحب (المركز الطويل) والطرف الآخر المشتري صاحب (المركز القصير) ، بغرض بيع أو شراء سلع أو أدوات مالية وتتصف بأنها عقود نمطية معيارية محددة الشروط مسبقاً ،ويتم تداولها في الأسواق المالية المنظمة أو الأسواق الرسمية البورصات. [١٥]

وتنقسم عقود المستقبليات الى(العقود لسعر الفائدة ، العقود على السلع ، العقود لمؤشرات الأسهم ، العقود للعملات الأجنبية). [١٦]

٢.٢.٤.٢- عقود المبادلات : Swaps Contract

وتسمى ايضاً (بعقود المقايضة) وهي عقود بين طرفين و تسعى لتبادل تيارين من المدفوعات أو التدفقات النقدية كتبادل العملات أو غير النقدية كما في حق ملكية أو أسهم عادية ، سلع ، عقارات...الخ على مدار مدة زمنية محددة وفقاً لشروط يتفق

عليها أطراف العقد ، وأن سبب تطور عمليات التبادل هو وجود المعايير والمقاييس المختلفة حسب قوة المؤسسة المالية وتصنيفها .

وتنقسم عقود المبادلات إلى (عقود مبادلة العملات، عقود مبادلة سعر الفائدة ، عقود مبادلة الملكية).

٣ـ المبحث الثالث/ الاطار العملي

١.٣– دور الهندسة المالية في إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي والحلول المقدمة لمواجهة المشاكل المالية في الموازنة العامة من خلال ما يلي:

١.١.٣– تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل قيمة الدولار لتغطية العجز وتخفيض الإنفاق في الموازنة

يُعد التعامل بالعملات الأجنبية وأسعار صرفها من أهم المعوقات التي تواجه الوحدات الاقتصادية والتي تؤثر على حركة الأسعار لما تشكله من مخاطر عليها.[١٩] ، ويعتبر سعر الصرف أحد أدوات إدارة مخاطر الموازنة وتغطية عجزها، إذ بالإمكان تخفيض أو رفع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى ومنها الدولار بناء على قرار حكومي ، وهي عملية صرف بين البنك المركزي والجمهور من خلال البنوك ، حيث بلغ متوسط نسبة المصروفات التشغيلية في الموازنة العامة ٨٣% خلال مدة البحث من ٢٠١٥ الى ٢٠٢٢.[٢٠]

وبإمكان الحكومة العراقية أن تلجأ إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، مما يضيف إلى الموازنة العامة مبالغ أعلى مما تحصل عليه وزارة المالية في الوقت الحالي من خلال مبادلة الدولار بمبلغ أكبر من الدنانير، وبالتالي تقليل العجز في الموازنة من الرواتب واللوازم السلعية والخدمية وغيرها، وكلما زادت التخفيض زادت المبالغ التي يمكن الحصول عليها والتي ستنعكس لسد العجز الحاصل في الموازنة.

٢.١.٣– إستخدام سعر الفائدة للمفاضلة بين فوائد القروض (كلف الدّين) وبين الفوائد على الاستثمارات (عوائد الإستثمار) وأيهما يساهم في تخفيض الإنفاق وتوجيه الفوارق نحو الاستثمار.

أ- أسعار الفائدة على الاستثمارات: إزدادت حيازة العراق من سندات الخزانة الأميركية بقرابة ١,٧٤ مليار دولار خلال شهر فقط من هذا العام لتصل إلى نحو ٤٠ مليار عام ٢٠٢٣، إذ أن هناك جدوى اقتصادية من شراء هذه السندات نظرا لتصنيفها الائتماني المرتفع (AAA) مع زيادة سعر الفائدة الممنوحة لمن يمتلكون هذه السندات من ١% إلى ٤% حاليا ، والتي أدت الى زيادة استثمارات العراق في إذونات الخزانة الأمريكية . [٢١]

ب- أسعار الفائدة على الإقتراض : تقوم الحكومة العراقية بأصدار قانون الموازنة سنوياً متضمة عجزاً مخططاً [٢٢]، وعلى ضوءه يتم الاقتراض لعدة أسباب منها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي ، سداد الدّيون والفوائد المترتبة عليها، وإعتماد الإقتصاد العراقي شبه الكامل على قطاع النفط وتراجع أسعار النفط العالمية، وطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية، وقد بلغت كلف الدّين للسنوات من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢ (١٣,٣٣٥,٨٨٩,٨٢٩) دولار وبمتوسط سنوي (١,٩٠٥,١٢٧,١١٨) دولار [٢٣] مليار وتسعمائة وخمسة ملايين ومائة وسبعة وعشرون الف ومائة وثمانية عشر دولار ، وهذه الكلف تؤثر بشكل كبير وسلبي على الاقتصاد العراقي.

إذ بأمكان الحكومة العراقية مقارنة حجم الدّين والفوائد المسددة مضافاً لها خدمات الدّين الاخرى مع حجم إستثمارات العراق في إذونات الخزانة الأمريكية والعوائد المتوقعة منها ، إيهما أنسب لتوفير مستويات أنفاق معينة ومن ثم تحليل حجم العوائد المتحققة داخلياً من القروض وحجم التفضيلات فيه وتوجيه الاستثمارات وعوائدها نحو الإنفاق المحتمل ، بمعنى آخر المقارنة بين الإستثمارات في إذونات الخزانة الامريكية وبين تكلفة الأموال المقترضة داخلياُ وخارجياً وبالتالي ايهما يؤثر في خفض الانفاق الحكومي ، أي مقارنة حجم الإنفاق الحالي والعوائد المستقبلية وإتخاذ الطريق الأنسب لتوجيه الإنفاق الموجه نحو توليد الإيرادات بإستخدام إساليب وأدوات الهندسة المالية.

ويرى الباحثون أنه يُمكن تخفيض الإنفاق في الموازنة من خلال هذه الأدوات ، و توجيه المبالغ المخفضة الى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وقطاع النقل والمواصلات وغيرها من القطعات والمشاريع التي تدر إيرادات الى الخزينة العامة .

٣.١.٣- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٢ ، ويقسم الى مطلبين :

١.٣.١.٣- تحليل الواقع الفعلي لبيانات الموازنة في العراق من ٢٠١٥-٢٠٢٢

١- **النفقات العامة** تقسم النفقات العامة في الموازنة الى نفقات جارية (التشغيلية) ونفقات إستثمارية، وكما مبين بالجدول (١).

الجدول (١)

إجمالي النفقات العامة بشقيها الجاري والإستثماري للسنوات من ٢٠١٥ ولغاية٢٠٢٢

(مليون دينار عراقي)

السنة	(١) النفقات الجارية في الموازنة	(٢) النفقات الإستثمارية في الموازنة	(٣) إجمالي النفقات العامة في الموازنة (١+٢)	(٤) نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة (١÷٣)	(٥) نسبة النفقات الإستثمارية الى النفقات العامة (٢÷٣)
٢٠١٥	٥٣,٦٠٠,٣٢٣	٢٧,٩٢٥,٠٤٠	٨١,٥٢٥,٣٦٣	%٦٥.٧	%٣٤,٣
٢٠١٦	٥١,١٧٣,٤٢٥	١٥,٨٩٤,٠٠٨	٦٧,٠٦٧,٤٣٣	%٧٦	%٢٤
٢٠١٧	٥٩,٠٢٥,٦٥٤	١٦,٤٦٤,٤٦١	٧٥,٤٩٠,١١٥	%٧٨	%٢٢
٢٠١٨	٦٧,٠٥٢,٨٥٦	١٣,٨٢٠,٣٣٢	٨٠,٨٧٣,١٨٨	%٨٣	%١٧
٢٠١٩	٨٧,٣٠٠,٩٣٢	٢٤,٤٢٢,٥٩٠	١١١,٧٢٣,٥٢٢	%٧٨	%٢٢
٢٠٢٠	٧٢,٨٧٣,٥٣٧	٣,٢٠٨,٩٠٥	٧٦,٠٨٢,٤٤٢	%٩٦	%٤
٢٠٢١	٨٩,٥٢٦,٦٨٦	١٣,٣٢٢,٩٧٣	١٠٢,٨٤٩,٦٥٩	%٨٧	%١٣
٢٠٢٢	١٠٤,٩٤١,٠٩٠	١٢,٠١٨,٤٩١	١١٦,٩٥٩,٥٨١	%٨٩.٧	%١٠,٣

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة المحاسبة/قسم التوحيد ٢٠٢٢، ملحق (١)

من الجدول (١) يلاحظ بأن النفقات العامة في الموازنة خلال مدة البحث (٢٠١٥-٢٠٢٢) ، بلغت عام ٢٠١٥ (٨١,٥٢٥,٣٦٣) مليون د. ع. ، لتنخفض عام ٢٠١٦ لمبلغ (٦٧,٠٦٧,٤٣٣) مليون د. ع. ، لتعود الى الإرتفاع مرة أخرى خلال الاعوام (٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢١ و٢٠٢٢) بمبالغ (٧٥,٤٩٠,١١٥ و ١١١,٧٢٣,٥٢٢ و ٨٠,٨٧٣,١٨٨ و١٠٢,٨٤٩,٦٥٩ و١١٦,٩٥٩,٥٨١) مليون د. ع. على التوالي ، عدا عام ٢٠٢٠ أنخفض المبلغ ليصل الى (٧٦,٠٨٢,٤٤٢) مليون د.ع .

كذلك فإن إجمالي النفقات التشغيلية بإرتفاع متواصل من خلال التوسع في أبواب جديدة للنفقات وعلى حساب النفقات الإستثمارية حيث بلغ متوسط نسبتها (٨٢.٢%) بينما النفقات الإستثمارية هي بإنخفاض مستمر أمام النفقات التشغيلية بلغ متوسط نسبتها (١٧,٨) من النفقات الإجمالية خلال المدة من٢٠١٥ لغاية٢٠٢٢.

ومما سبق يتبين :

- أن أجمالي النفقات العامة في الموازنة هي بإرتفاع مستمر خلال مدة البحث من ٢٠١٥ لغاية٢٠٢٢.
- وإن حجم الانفاق كان موجها نحو الإنفاق التشغيلي على حساب الأنفاق الإستثماري وإن أثر ذلك أنعكس على الإيرادات التي ترفد الموازنة لقلة التخصيصات الموجه نحوالأنفاق الاستثماري الذي يولد ايرادات ترفد الموازنة .

ويرى الباحثون أن على الحكومة التوجه نحو زيادة النفقات الإستثمارية وتوجيهها الى إستثمارات في الداخل نحو مشاريع تولد إيرادات جديدة لخزينة الدولة ، فضلاً عن أن دورة رأس المال ستكون داخل البلد لأنتاج السلع وتقديم الخدمات بأنواعها وما يرافقها من تشغيل الشباب العاطل وتقليل البطالة .

٢.٣- العجـز والدّين العام في الموازنة

١.٢.٣- العجز والفائض في الموازنة

يُبين الجدول (٢) إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية ونسبة العجز أوالفائض الفعلي والمخطط في الموازنة للسنوات من ٢٠١٥–٢٠٢٢ .

الجدول (٢)

إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية ونسبة العجز أوالفائض الفعلي والمخطط في الموازنة للسنوات من ٢٠١٦ ولغاية ٢٠٢٠ (مليون دينار عراقي)

السنة	إجمالي الإيرادات الفعلية	(٢) إجمالي المصروفات الفعلية	(٣) مبلغ العجز أو الفائض الفعلي في الموازنة (١-٢)	(٤)* مبلغ العجز المخطط في الموازنة	(٥) نسبة العجز أو الفائض الفعلي (٣÷١)
٢٠١٥	٦٩,٧٤٦,٦٢٧	٨١,٥٢٥,٣٦٣	(١١,٧٧٨,٧٣٦) عجز	(٢٥,٤١٤,٠٦٥) عجز مخطط	١٦,٩% عجز
٢٠١٦	٥٤,٨٣٩,٢١٩	٦٧,٠٦٧,٤٣٣	(١٢,٢٢٨,٢١٤) عجز	(٢٤,١٩٤,٩١٩) عجزمخطط	٢٢% عجز
٢٠١٧	٧٧,٤٢٢,١٧٣	٧٥,٤٩٠,١١٥	١,٩٣٢,٠٥٨ فائض	(٢١,٦٥٩,٧٣٩) عجز مخطط	٢,٤% فائض
٢٠١٨	١٠٦,٥٦٩,٨٣٤	٨٠,٨٧٣,١٨٨	٢٥,٦٩٦,٦٤٦ فائض	(١٢,٥١٤,٥١٦) عجزمخطط	٢٤% فائض
٢٠١٩	١٠٧,٥٦٦,٩٩٥	١١١,٧٢٣,٥٢٢	(٤,١٥٦,٥٢٧) عجز	(٢٧,٥٣٧,٩٢٩) عجز مخطط	٣,٨% عجز
٢٠٢٠	٦٣,١٩٩,٦٨٩	٧٦,٠٨٢,٤٤٢	(١٢,٨٨٢,٧٥٣) عجز	لاتوجد موازنة	٢٠,٤% عجز
٢٠٢١	١٠٩,٠٨١,٤٦٣	١٠٢,٨٤٩,٦٥٩	٦,٢٣١,٨٠٤ فائض	(٢٨,٦٧٢,٨٦٧) عجز مخطط	٥,٧ % فائض
٢٠٢٢	١٦١,٦٩٧,٤٣٦	١١٦,٩٥٩,٥٨١	٤٤٧٣٧٨٥٥ فائض	لاتوجد موازنة	٢٧,٧% فائض

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٢، ملحق (١).

المصدر قانون الموازنة للسنوات المذكورة ، علماً أن سنة ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢لم يتم أقرار الموازنة والعجز فعلي فقط

يتضح من الجدول (٢) وجود علاقة ترابط ما بين العجز في الموازنة والدّين العام حيث يتم تغطية العجز عن طريق الإقتراض ، ويلاحظ كذلك أن مبالغ الإقتراض كانت أكبر من الحاجة الفعلية للأموال مما أدى الى وجود فائض.

٢.٢.٣- الدّين العام (المدّيونية)

يبين الجدول (٣) نسبة الدّين الداخلي والخارجي من إجمالي الدّين للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠.

الجدول (٣)

نسبة الدّين الداخلي والخارجي من إجمالي الدّين للسنوات من ٢٠١٦ لغاية ٢٠٢٠(مليون دينار عراقي)

السنوات	(١) الدين الداخلي	(٢) الدين الخارجي	(٣) إجمالي الدين العام (١+٢)	(٤) نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين (١÷٣)	(٥) نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدين (٢÷٣)
٢٠١٥	-	-	-	-	-
٢٠١٦	٤٧,١٣٤,٦١٤	٢٤,١٦٢,٤٤٤	٧١,٢٩٧,٠٥٨	%٦٦,١	%٣٣,٩
٢٠١٧	٤٨,٧٤٩,٢٢٦	٣٠,٠١٨,٠٧٢	٧٨,٧٦٧,٢٩٨	%٤٨,٧٥	%٥١,٢٥
٢٠١٨	٤٣,٩٥٣,٨٥٢	٣٠,٩٥٧,٧٦٢	٧٤,٩١١,٦١٤	%٥٨,٦٧	%٤١,٣٣
٢٠١٩	٣٨,٩١٠,٢٥٨	٣٠,١٢٩,١٨٠	٦٩,٠٣٩,٤٣٨	%٥٦.٣٦	%٤٣,٦٤
٢٠٢٠	٦٦,٢٥٤,٦٤٦	٢٧,٨٩٥,٢٠٠	٩٤,١٤٩,٨٤٦	%٧٠,٣٧	%٢٩,٦٣
٢٠٢١	٦٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,٦٣٨,٧٢٠	٩٤,٦٣٨,٧٢٠	%٦٩,٧	%٣٠,٣
٢٠٢٢	٦٤,٦٨٠,٠٠٠	٢٤,٨٠٦,٧٦٠	٨٩,٤٨٦,٧٦٠	%٧٢,٢	%٢٧,٨

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة الدّين العام ٢٠٢٢، ملحق (١)

البيانات الأصلية المبالغ (مليون دولار) ملحق (١) تم التحويل إلى (مليون دينار) وبسعر صرف الرسمي ١١٨٢ دينار لكل دولار للسنوات من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٠ أما سنة ٢٠٢١ و٢٠٢٢ فكان سعر الصرف الرسمي ١٤٥٠ .

يتضح من الجدول (٣) أن إجمالي الدّين في زيادة مستمرة خلال المدة الزمنية لعينة البحث بلغ ذروته في عام ٢٠٢٠ بمبلغ (١١٥,٤٩٦,٨٥٠) مليون دينار عراقي.

وهناك علاقة بين عجز الموازنة والدّين العام ، ففي حال وجود عجز يتم تمويل الموازنة من خلال الاقتراض والذي يعتبر من جهة عامل تمويل، ومن جهة أخرى يعتبر عامل ضغط نتيجة عبء الدين العام من خلال الالتزامات الناتجة عن سداد المبلغ وكلفته (الفوائد) خلال المدة المقبلة.

والجدول (٤) يبين مقارنة بين الدّين العام والعجز في الموازنة بشقيه الفعلي والمخطط

الجدول (٤)

مقارنة بين الدّين العام والعجز الفعلي والمخطط في الموازنة للسنوات من ٢٠١٦–٢٠٢٠

(مليون دينارعراقي)

السنوات	(١)* العجز أو الفائض الفعلي	(٢)** العجز المخطط	(٣)*** إجمالي الدّين العام
٢٠١٥	(١١,٧٧٨,٧٣٦) عجز	(٢٥,٤١٤,٠٦٥) عجز	——
٢٠١٦	(١٢,٢٢٨,٢١٤) عجز	(٢٤,١٩٤,٩١٩) عجز	٧١,٢٩٧,٠٥٨
٢٠١٧	١,٩٣٢,٠٥٨ فائض	(٢١,٦٥٩,٧٣٩) عجز	٧٨,٧٦٧,٢٩٨
٢٠١٨	٢٥,٦٩٦,٦٤٦ فائض	(١٢,٥١٤,٥١٦) عجز	٧٤,٩١١,٦١٤
٢٠١٩	(٤,١٥٦,٥٢٧) عجز	(٢٧,٥٣٧,٩٢٩) عجز	٦٩,٠٣٩,٤٣٨
٢٠٢٠	(١٢,٨٨٢,٧٥٣) عجز	لاتوجد موازنة	١١٥,٤٩٦,٨٥٠
٢٠٢١	٦,٢٣١,٨٠٤ فائض	(٢٨,٦٧٢,٨٦٧) عجز	٩٤,٦٣٨,٧٢٠
٢٠٢٢	٤٤٧٣٧٨٥٥ فائض	لاتوجد موازنة	٨٩,٤٨٦,٧٦٠

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٢، ملحق (١).

المصدر قانون الموازنة للسنوات المذكورة ، علماً أن سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ عجز فعلي فقط لعدم إقرار قانون الموازنة .

وزارة المالية / دائرة الدّين العام ٢٠٢٢، من الجدول(٣)

يتضح من الجدول (٤) أن الحكومة قّدرت الموازنة بعجز مخطط للسنوات من ٢٠١٦ ولغاية ٢٠١٩ إضافة الى عام ٢٠٢١ ، أما سنة ٢٠١٥ قُدر العجز المخطط بمبلغ (٢٥,٤١٤,٠٦٥) مليون د.ع. ولعدم توفر البيانات لنفس العام لم نتمكن من مقارنته بمبلغ الدّين العام ، ولم يكن هناك عجز مخطط في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ لعدم إقرار قانون الموازنة ، وبناءً على ذلك كان التوجه الحكومي بإتجاه الإقتراض لتغطية عجز الموازنة نتيجة التوسع الكبير في الأنفاق العام .

ويرى الباحثون أن عدم توجه الحكومة في إيجاد أساليب لتخفيض أو ترشيد الإنفاق فضلاً عن إستغلال المبالغ التي تم أقتراضها وتوجيهها نحو مشاريع إستثمارية تدر إيرادات تغطي

كلف الدّين والفائض منها يرفد الخزينة العامة وينعكس على الموازنة العامة بصورة أيجابية ، فأن ذلك سيشكل عباءً إضافياً على الموازنة ، ولذا فإن على الحكومة التوجه لإيجاد إساليب وأدوات جديد كأدوات الهندسة المالية وإستثمارها في تخفيض جزء من الإنفاق الحكومي .

ولذلك فإن التوسع في الإنفاق واللجوء إلى زيادة الدّين العام يجب أن يصاحبه نمو في الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة تأثير الدّين العام المتمثل في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات ، وستصبح الالتزامات حائل يشل قدرة الدولة على إستدامة الدّين ، إذ بلغت تكلفة الدّين الداخلي والخارجي للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٢ (١٦,٨٠٣,٠٥٢ مليون دينار) ، كما هو مبين في الجدول (٦) ما يعادل ١٣,٣٣٥,٨٨٩,٨٢٩ ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليون وثمنمائة وتسعة وعشرون الف دولار، لذلك فإن التوسع في إنتاج النفط وزيادة الصادرات هي السبيل الوحيد للخروج من مشكلة خدمة الدّيون ويبين الجدول (٥) إجمالي الدّين العام إلى الناتج المحلي.

الجدول (٥)

اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات من ٢٠١٦-٢٠٢٠

(مليون دينار عراقي)

السنوات	(١)* إجمالي الدّين العام	(٢)** الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (أولية)	(٣) نسبة الدّين العام إلى ناتج المحلي الإجمالي(١÷٢)
٢٠١٥	-	١٩٤,٦٨٠,٩٧١	-
٢٠١٦	٧١,٢٩٧,٠٥٨	١٩٦,٩٢٤,١٤١	%٣٦,٢
٢٠١٧	٧٨,٧٦٧,٢٩٨	٢٢١,٦٦٥,٧٠٩	%٣٥,٥
٢٠١٨	٧٤,٩١١,٦١٤	٢٦٨,٩١٨,٨٧٤	%٢٧,٨
٢٠١٩	٦٩,٠٣٩,٤٣٨	٢٧٧,٨٨٤,٨٦٩	%٢٤,٨
٢٠٢٠	١١٥,٤٩٦,٨٥٠	١٩٨,٧٧٤,٣٢٥	%٥٨,١
٢٠٢١	٩٤,٦٣٨,٧٢٠	٣٠١,١٥٢,٨١٨	%٣١,٤
٢٠٢٢	٨٩,٤٨٦,٧٦٠	٣٨٣,٠٦٤,١٥٢	%٢٣,٣

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط.

من جدول (٣) استناداً لبيانات وزارة المالية / دائرة الدّين العام ٢٠٢٢، ملحق (١)

وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية/٢٠٢٢، ملحق (٢)

ويتضح من الجدول (٥) عند مقارنة نسبة الدّين العام إلى الناتج المحلي يتبين بأن هناك نسبة تذبذب في الدّين العام إلى الناتج المحلي وبلغت نسبة الدّين ذروتها في عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٥٨.١% .

ولمعرفة كلف الدّين التي تتحملها الموازنة من خلال الفوائد المفروضة على الاقتراض الداخلي والخارجي للسنوات من ٢٠١٥ لغاية٢٠٢٢ ، وكما مبين في الجدول (٦).

الجدول (٦)

إجمالي الفوائد السنوية المترتبة على الدّين الداخلي والخارجي للسنوات من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢

(مليون دينار عراقي)

السنوات	(١) الفوائد السنوية للدّين الداخلي	*(٢) الفوائد السنوية للدّين الخارجي	إجمالي كلف الدّين (١+٢)
٢٠١٥	-	-	-
٢٠١٦	٥٥٧,٩٥٠	٦١٢,٢٧٦	١,١٧٠,٢٢٦
٢٠١٧	١,٥١٠,٣٦٠	٧٧٨,٩٣٨	٢,٢٨٩,٢٩٨
٢٠١٨	٢,٠٥٤,٠٣٠	١,١٣٤,٧٢٠	٣,١٨٨,٧٥٠
٢٠١٩	١,٣٤٣,٩٤٠	١,١٠١,٦٢٤	٢,٤٤٥,٥٦٤
٢٠٢٠	١,٠٧٣,٩٣٠	١,٠٠٨,٢٤٦	٢,٠٨٢,١٧٦
٢٠٢١	٣,١٨٢,٥٢٠	٤٧٣,٠٠٠	٣,٦٥٥,٥٢٠
٢٠٢٢	١,٦٩٧,٥٢٠	٢٧٤,٠٠٠	١,٩٧١,٥٢٠
المجموع	١١,٤٢٠,٢٥٠	٥,٣٨٢,٨٠٤	١٦,٨٠٣,٠٥٢

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة الدّين العام ٢٠٢٢، ملحق (١)

بيانات وزارة المالية/دائرة الدّين العام ، المبالغ بالدولار تم تحويلها الى دينار عراقي وبسعر الصؤف الرسمي.

يتضح من الجدول (٦) بأن كلف الدّين للسنوات من ٢٠١٦ لغاية ٢٠٢٢ بلغ (١٦,٨٠٣,٠٥٢,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر تريليون وثمنمائة وثلاثة مليار وأثنان وخمسون مليون دينار عراقي .

ولمعرفة قيمة الدّين بالدولار فان مبلغ كلف الدّين للسنوات من ٢٠١٦ ولغاية ٢٠٢٠ بلغت كما يأتي: ١١,١٧٦,٠١٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي ÷ ١١٨٢ = ٩,٤٥٥,١٧٢,٥٨٨ دولار

أما السنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بلغت كلف الدين كما يأتي:

٥,٦٢٧,٠٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٤٥٠= ٣,٨٨٠,٧١٧,٢٤١ دولار

مع ملاحظة أن السنوات من ٢٠١٦ لغاية ٢٠٢٠ تم تقسيم كلف الدّين على سعر الدولار الرسمي البالغ ١١٨٢ دينار للدولار الواحد ، أما السنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢ فتم تقسيم كلف الدّين على السعر الرسمي لهاتين السنتين والبالغ ١٤٥٠ دينار للدولار الواحد .

فتكون كلف الدّين بالدولار للسنوات من ٢٠١٦ لغاية ٢٠٢٢ كما يأتي:

٩,٤٥٥,١٧٢,٥٨٨ دولار +٣,٨٨٠,٧١٧,٢٤١ دولار = ١٣,٣٣٥,٨٨٩,٨٢٩ ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليون وثمنمائة وتسعة وعشرون الف دولار

وبتقسيم المبلغ على ٧ سنوات فيكون متوسط ماندفعه سنوياً ككلف دّين بالدولار كما يأتي:

١٣,٣٣٥,٨٨٩,٨٢٩ ÷ ٧ سنوات = ١,٩٠٥,١٢٧,١١٨ مليار وتسعمائة وخمسة مليون ومائة وسبعة وعشرون الف ومائة وثمانية عشر دولار سنوياً.

ويرى الباحثون بأن هذه الكلف هي عبء على الموازنة وتؤثر بشكل كبير على الإقتصاد العراقي والذي بالإمكان الإستفادة منها واستغلالها نحو مشاريع إستراتيجية في البلد فيما لو لم تتحملها الموازنة نتيجة الاقتراض، والأولى على الحكومة العراقية التوجه الى تخفيض الإنفاق بشكل تدريجي وعدم التوجه اليه مستقبلا وإيجاد أساليب جديد تحاول من خلالها تخفيض النفقات من خلال ترشيدها ويكون التخصيص بحسب الأولويات للمشاريع الاستراتيجية التي تدر إيرادات جديدة ترفد الموازنة .

ولمعرفة مدى مساهمة الدّين العام وتأثيره في الموازنة للسنوات ٢٠١٥–٢٠٢٢، يُبين الجدول (٧) مدى تأثير ذلك في الموازنة العامة.

الجدول (٧)

مساهمة الدين العام وتأثيره في الموازنة العامة للسنوات ٢٠١٦ –٢٠٢٠ (مليون دينار عراقي)

السنوات	(١)* إجمالي العجز أو الفائض الفعلي	(٢)** إجمالي الدّين العام في تغطية العجز	مساهمة الدّين العام في الموازنة (٢-١)أو (٢+١) فائض
٢٠١٥	(١١,٧٧٨,٧٣٦) عجز	-	-
٢٠١٦	(١٢,٢٢٨,٢١٤) عجز	٧١,٢٩٧,٠٥٨	٥٩,٠٦٨٨٤٤ فائض
٢٠١٧	١,٩٣٢,٠٥٨ فائض	٧٨,٧٦٧,٢٩٨	٨٠,٦٩٩,٣٥٦ فائض
٢٠١٨	٢٥,٦٩٦,٦٤٦ فائض	٧٤,٩١١,٦١٤	١٠٠,٦٠٨,٢٦٠ فائض
٢٠١٩	(٤,١٥٦,٥٢٧) عجز	٦٩,٠٣٩,٤٣٨	٦٤,٨٨٢٩١١ فائض
٢٠٢٠	(١٢,٨٨٢,٧٥٣) عجز	١١٥,٤٩٦,٨٥٠	١٠٢,٦١٤٠٩٧ فائض
٢٠٢١	٦,٢٣١,٨٠٤ فائض	٩٤,٦٣٨,٧٢٠	١٠٠,٨٧٠,٥٢٤ فائض
٢٠٢٢	٤٤,٧٣٧,٨٥٥ فائض	٨٩,٤٨٦,٧٦٠	١٣٤,٢٢٤,٦١٥ فائض

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٢.
وزارة المالية / دائرة الدين العام بيانات ٢٠٢٢.

يتضح من الجدول (٧) أن هناك فائض مستمر في الموازنة وأن العجز هو عجز صوري غير حقيقي ويتضح ذلك بصورة جلية من خلال مقابلة إجمالي الدّين بالعجز والفائض الفعلي خلال مدة البحث من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢، حيث بلغ الفائض (٥٩,٠٦٨٨٤٤) ، (٨٠,٦٩٩,٣٥٦) ، (١٠٠,٦٠٨,٢٦٠) ، (٦٤,٨٨٢٩١١) ، (١٠٢,٦١٤٠٩٧) ، (١٠٠,٨٧٠,٥٢٤)، (١٣٤,٢٢٤,٦١٥) مليون د. ع. على التوالي عدا سنة ٢٠١٥.

ويرى الباحثون أنه بمقارنة إجمالي الدّين العام وتغطية العجز الفعلي للمدة ٢٠١٥–٢٠٢٢، يتبين أن هناك فائضاً مستمراً في الموازنة وأن العجز هو عجز صورياً غير حقيقي ، ولذلك يفترض أن يتم إستثمار هذه الفوائض بالشكل الصحيح بما يحقق عوائد لخزينة الدولة وبالتالي ينعكس على إستدامة تلك الفوائض في الموازنة.

مما سبق وفيما يتعلق بالعجز والدّين العام ومساهمته في الموازنة يتضح الآتي:

- كان هناك عجزاً فعلياً في الموازنة في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٥ و ٢٠١٩ و٢٠٢٠ تم تغطيته من خلال الإقتراض، أما الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و ٢٠٢١ و٢٠٢٢ كان هناك فائضاً فعلياً في الموازنة.

- إن الدّين العام بإرتفاع مستمر خلال المدة الزمنية لعينة البحث وبلغ ذروته في عام ٢٠٢٠ بمبلغ (١١٥,٤٩٦,٨٥٠) مليون د.ع.
- هناك علاقة بين عجز الموازنة والدّين العام ويتم تغطية العجز عن طريق الاقتراض، فعلى الرغم من أنه عامل تمويل إلا أنه عامل ضغط بنفس الوقت نتيجة أعباء وتكلفة سداد الدّين.
- عند مقارنة نسبة الدّين العام إلى الناتج المحلي يتبين بأن هناك نسبة تذبذب في الدّين العام إلى الناتج المحلي ، ووصلت نسبة الديِّن ذروتها في عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٥٨.١%.

المطلب الثاني : إعادة هيكلة الانفاق الحكومي بإستعمال أدوات الهندسة المالية من ٢٠١٥-٢٠٢٢.

تُعدُ أدوات الهندسة المالية من الأدوات المهمة في تخفيض الإنفاق ، وتخفيض العجز في الموازنة ، ومن الأدوات المهمة للهندسة المالية الأدوات التقليدية والأدوات المالية المستحدثة أو مايسمى بالمشتقات المالية ، فضلاً عن آية أفكار وأساليب جديدة وإبداعية للهندسة المالية التي تسهم في في تخفيض الإنفاق .

وسنختار بعض من هذه الأساليب والأدوات لمعالجة العجز وتخفيض الإنفاق العام في الموازنة العامة وكالآتي:

١-تخفيض قيمة الدينار العراقي أما قيمة الدولار لتغطية العجز وتخفيض الإنفاق في الموازنة . (الأداة مبادلة بين عملتين).

ويتم ذلك من خلال تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار على عدة مراحل، ويهدف هذا الإجراء إلى تغطية العجز وتقليل الإنفاق في الموازنة العامة حيث بلغ سعر الصرف إلى ١١٨٢ دينار عراقي لكل دولار للمدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، وفي عام ٢٠٢١ تم تغيير سعر الصرف وتثبيته في قانون الموازنة إلى ١٤٥٠ ديناراً للدولار الواحد، وهو السعر الرسمي لعام ٢٠٢٢ أيضاً.

ولحساب مدى تأثير التغير في سعر الصرف على الموازنة في تغطية العجز يمكن ملاحظة ذلك من الجدول (٨) والذي يبين فرق عوائد النفط بين سعر الصرف الرسمي

والتغير التدريجي بسعر الصرف المفترض للدينار العراقي أمام الدولار خلال مدة البحث ، فالنتيجة الفارقة أذا كانت (موجبة) تعني أن هناك وفرة بإعتماد سعر الصرف المقترح واذا كانت النتيجة (سالبة) فتعني كان لابد في حينها من تعديل سعر الصرف للأستفادة من مزايا فارق السعر .

الجدول (٨)

جدول يبين فرق عوائد النفط بين سعر الصرف الرسمي والسعر المفترض (مليون دينارعراقي)
االجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة /٢٠٢٢
البنك المركزي /نافذة العملة لبيع الدولار ، ملحق (٣).

لسنوات	(١)* عوائد النفط بالدينار العراقي	(٢)** سعر الصرف الرسمي	(٣) عوائد النفط بالدولار (١÷٢)	(٤) سعر الصرف المفترض للدينار مقابل الدولار	(٥) عوائد النفط بسعر الدولارالمفترض (٣×٤)	(٦) فرق المبلغ بين السعرالرسمي السعر المفترض (٥-١)
٢٠١٥	٦٤,٦٠٩,٣٩٩	١١٨٢	٥٤,٦٦١	١١٨٢	٦٤,٦٠٩,٣٩٩	٠
٢٠١٦	٤٦,٢٤٩,٦١٧	١١٨٢	٣٩,١٢٨	١٢٠٠	٤٦,٩٥٣,٦٠٠	٧٠٣,٩٨٣
٢٠١٧	٦٥,٤٩٦,٧٧٧	١١٨٢	٥٥.٤١٢	١٢٥٠	٦٩,٢٦٥,٠٠٠	٣,٧٦٨,٢٢٣
٢٠١٨	٩٦,٠٦٢,٩٣٦	١١٨٢	٨١,٢٧١	١٣٠٠	١٠٥,٦٥٢,٣٠٠	٩,٥٨٩,٣٦٤
٢٠١٩	٩٩,٤٩٠,٦٠٣	١١٨٢	٨٤,١٧١	١٣٥٠	١١٣,٦٣٠,٨٥٠	١٤,١٤٠,٢٤٧
٢٠٢٠	٥٥,٩٥٤,٦٧١	١١٨٢	٤٧,٣٣٩	١٤٠٠	٦٦,٢٧٤,٦٠٠	١٠,٣١٩,٩٢٩
٢٠٢١	٩٥,٢٧٠,٢٩٨	١٤٥٠	٦٥,٧٠٣	١٤٥٠	٩٥,٢٧٠,٢٩٨	٠
٢٠٢٢	١٥٣,٦٢٣,٢٧٧	١٤٥٠	١٠٥,٩٤٧	١٥٠٠	١٥٨,٩٢٠,٥٠٠	٥,٢٩٧,٢٢٣

يتضح من الجدول (٨) بأن نتيجة الفرق كانت موجبة للسنوات عينة البحث من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢، وعليه ومن خلال فرق العوائد المتحققة من تغير سعر الصرف سيتم تغطية مبالغ الدّين العام خلال تلك المدة وبيان تأثيرها في سد العجز و تخفيض الإنفاق بشقية الجاري الاستثماري وكما مبين في الجدول (٩).

جدول يبين انخفاض اجمالي الدّين العام مقارنة بفرق العوائد المتحققة من تغير سعر الصرف
الجدول إعداد الباحثين / * من الجدول (٨). / ** من الجدول (٣) / * من الجدول (١).**

جدول رقم (٩)

السنوات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
(١)* فرق المبلغ بين السعر الرسمي والسعر المقترض	٠	٧٠٣,٩٨٣	٣,٧٦٨,٢٢٣	٩,٥٨٩,٣٦٤	١٤,١٤٠,٢٤٧	١٠,٣١٩,٩٢٩	٠
(٢)** إجمالي مبلغ الدين العام قبل التخفيض	٠	٧١,٢٩٧,٠٥٨	٧٨,٧٦٧,٢٩٨	٧٤,٩١١,٦١٤	٦٩,٠٣٩,٤٣٨	١١٥,٤٩٦,٨٥٠	٩٤,٦٣٨,٧٢٠
(٣) اجمالي مبلغ الدين العام بعد التخفيض (١-٢)	٠	٧٠,٥٩٣,٠٧٥	٧٤,٩٩٩,٠٧٥	٦٥,٣٢٢,٢٥٠	٥٤,٨٩٩,١٩١	١٠٥,١٧٦,٩٢١	٩٤,٦٣٨,٧٢٠
(٤) الفرق بإجمالي الدين العام (٣-٢)	٠	٧٠٣,٩٨٣	٣,٧٦٨,٢٢٣	٩,٥٨٩,٣٦٤	١٤,١٤٠,٢٤٧	١٠,٣١٩,٩٢٩	٠
(٥)*** حجم الإنفاق الكلي الاستثمار والجاري	٨١,٥٢٥,٣٦٣	٦٧,٠٦٧,٤٣٣	٧٥,٤٩٠,١١٥	٨٠,٨٧٣,١٨٨	١١١,٧٢٣,٥٢٢	٧٦,٠٨٢,٤٤٢	١٠٢,٨٤٩,٦٥٩
(٦) أنخفاض حجم الإنفاق الكلي الجاري والاستثماري (٥-٤)	٨١,٥٢٥,٣٦٣	٦٦,٣٦٣,٤٥٠	٧١,٧٢١,٨٩٢	٧١,٢٨٣,٨٢٤	٩٧,٥٨٣,٢٧٥	٦٥,٧٦٢,٥١٣	١٠٢,٨٤٩,٦٥٩
(٧) نسبة الانخفاض في اجمالي النفقات (٥÷٤)	%٠.٠٠	%١.٠٥	%٤.٩٩	%١١.٨٦	%١٢.٦٦	%١٣.٥٦	%٠.٠٠

٢٠٢٢	٥,٢٩٧,٢٢٣	٨٩,٤٧٦,٧٦٠	٨٤,١٧٩,٥٣٧	٥,٢٩٧,٢٢٣	١١٦,٩٥٩,٥٨١	١١١,٦٦٢,٣٥٨	٥٠.٤٣%

يتبين من الجدولين (٨) (٩) الآتي:

١- إن خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار وبشكل تدريجي أسهم وبشكل مباشر في تغطية جزءاً من العجز وتخفيض الإنفاق للسنوات من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٢ والتي بلغت (٧٠٣,٩٨٣ و ٣,٧٦٨,٢٢٣ و٩,٥٨٩,٣٦٤ و ١٤,١٤٠,٢٤٧ و ١٠,٣١٩,٩٢٩ و ٥,٢٩٧,٢٢٣) مليون د.ع . على التوالي عدا سنة ٢٠١٥ و٢٠٢١ كانت صفراً لانها سنة اساس، بحيث كلما تم تخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار كلما زاد مبلغ التغطية في سد العجز وتخفيض الإنفاق والعكس صحيح.

٢- أن فرق العوائد المتحققة من التغير التدريجي بتخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار أدى إلى تخفيض مبالغ الدّين العام وبالتالي إنعكس التخفضيض على الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وبلغت نسبة التخفيض خلال مدة البحث من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٢ (١.٠٥% و٤.٩٩% و١١.٨٦% و١٢.٦٦% و١٣.٥٦% و٤.٥٣%) على التوالي عدا سنتي ٢٠١٥ و٢٠٢١ لأنها سنة أساس ، وبنسبة تخفيض متوسطها ٦.٠٨%.

٣- أن خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار يساهم في حماية المنتج الوطني ومنافسته للمنتجات المستوردة ، في حال وجود قاعدة إنتاجية في القطاعين الحكومي والخاص و المحافظة على دورة رأس المال داخل البلد ، وتحتاج تشغيل الآلاف من الموظفي والعمال وبالتالي تقليل مستوى البطالة في البلد.

٤- إستخدام سعر الفائدة للمفاضلة بين فوائد القروض وبين الفوائد على الاستثمارات وأيهما يساهم في تخفيض الإنفاق وتوجيه الفوارق نحو الاستثمار.

(الأداة عقود مستقبلية للتحوط من خلال المفاضلة بين أسعار الفائدة على القروض والاستثمار)

للمفاضلة بين فوائد القروض والفوائد على الاستثمارات وأيهما يساهم في تخفيض الإنفاق لا بّد من التوصل إلى متوسط نسبة الفائدة على المبالغ المقترضة والى متوسط نسبة الفائدة على المبالغ المستثمرة والمقارنة بينهما أيهما أفضل في تخفيض الإنفاق كالآتي :

أ- يبين الجدول (١٠) إجمالي الفوائد السنوية المترتبة على الدّين الداخلي والخارجي للسنوات من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢، وإستخراج نسبة كلفة الدين بالنسبة الى إجمالي الدين العام .

الجدول (١٠)

إجمالي الفوائد السنوية المترتبة على الدّين الداخلي والخارجي للسنوات من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢

(مليون دينار عراقي)

السنوات	(١) الفوائد السنوية للدّين الداخلي	(٢) الفوائد السنوية للدّين الخارجي	(٣)* إجمالي كلف الدّين (١+٢)	(٤) ** إجمالي الدين العام	(٥) نسبة كلف الدّين بالنسبة للدّين العام
٢٠١٥	-	-	-	-	-
٢٠١٦	٥٥٧,٩٥٠	٦١٢,٢٧٦	١,١٧٠,٢٢٦	٧١,٢٩٧,٠٥٨	%١.٦٤
٢٠١٧	١,٥١٠,٣٦٠	٧٧٨,٩٣٨	٢,٢٨٩,٢٩٨	٧٨,٧٦٧,٢٩٨	%٢.٩
٢٠١٨	٢,٠٥٤,٠٣٠	١,١٣٤,٧٢٠	٣,١٨٨,٧٥٠	٧٤,٩١١,٦١٤	%٤.٢٥
٢٠١٩	١,٣٤٣,٩٤٠	١,١٠١,٦٢٤	٢,٤٤٥,٥٦٤	٦٩,٠٣٩,٤٣٨	%٣.٥٤
٢٠٢٠	١,٠٧٣,٩٣٠	١,٠٠٨,٢٤٦	٢,٠٨٢,١٧٦	٩٤,١٤٩,٨٤٦	%٢.٢١
٢٠٢١	٣,١٨٢,٥٢٠	٤٧٣,٠٠٠	٣,٦٥٥,٥٢٠	٩٤,٦٣٨	%٣.٨٦
٢٠٢٢	١,٦٩٧,٥٢٠	٢٧٤,٠٠٠	١,٩٧١,٥٢٠	٨٩,٤٨٦	%٢.٢٠
المجموع	١١,٤٢٠,٢٥٠	٥,٣٨٢,٨٠٤	١٦,٨٠٣,٠٥٢	٥٧٢,٢٩٠	%٢.٩٤

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة الدّين العام ٢٠٢٢.

فوائد الدّين الداخلي و الخارجي من الجدول (٦) / **أجمالي الدّين العام من الجدول (٣).

من الجدول (١٠) يتبين الآتي :

متوسط المبلغ المقترض سنويا = إجمالي مبلغ الدّين العام ÷ عدد سنوات البحث

متوسط المبلغ المقترض سنويا = ٥٧٢,٢٩٠,٧٣٤ ÷ ٧ سنوات =٨١,٧٥٥,٨٢٠ مليون د.ع.

متوسط نسبة الفائدة السنوية = إجمالي كلف الدّين ÷ إجمالي مبلغ الدّين العام

متوسط نسبة الفائدة السنوية = ٥٧٢,٢٩٠,٧٣٤ ÷ ١٦,٨٠٣,٠٥٢ = ٢.٩٤%

ويتضح بأن متوسط المبلغ المقترض سنويا بلغ ٨١,٧٥٥,٨٢٠ مليون د.ع. وبنسبة فائدة بلغت ٢.٩٤% .

أ- يبين الجدول (١١) مبالغ الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل والفوائد والعوائد المترتبة عليها بالدولار للسنوات من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢.

جدول (١١)

مبالغ الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل والفوائد والعوائد المترتبة عليها للسنوات من ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٢

السنوات	(١)* المبلغ المستثمر بالدولار طويلة الأجل Treasury Note لمدة سنتين	(٢)** نسبة الفائدة السنوية على الاستثمار بالدولار Treasury Note	(٣) عوائد الاستثمار بالدولار Treasury Note	(٤)* المبلغ المستثمر بالدولار قصيرة الأجل Treasury Bill لمدة ثلاثة وستة أشهر	(٥)** نسبة الفائدة السنوية على الاستثمار بالدولار Treasury Bill	(٦) عوائد الاستثمار بالدولار Treasury Bill (٤×٥)
٢٠١٥	١١,٥٥٠,٠٠٠,٠	%٠,٦٨	٧٨,٥٤٠,٠	٥,٤٠٠,٠٠٠,٠	%٠,١١	٥٩٤٠٠٠٠
٢٠١٦	٦,٢٠٠,٠٠٠,٠	%٠,٨١	٥٠,٢٢٠,٠	٥,١٥٠,٠٠٠,٠	%٠,٣٨	١٩٥٧٠٠٠٠
٢٠١٧	٨,١٥٠,٠٠٠,٠	%١,٤	١١٤,١٠٠,٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠	%١	١٠٠٠٠٠٠٠
٢٠١٨	١٤,٩٥٠,٠٠٠,٠	%٢,٥٣	٣٧٨,٢٣٥,٠	١٧,١٥٠,٠٠٠,٠	%٢	٣٤٣٠٠٠٠٠
٢٠١٩	١٥,٠٥٠,٠٠٠,٠	%٢	٢٩٦,٤٨٥,٠	١٧,٤٠٠,٠٠٠,٠	%٢,١	٣٦٥٤٠٠٠٠
٢٠٢٠	٩,٥٥٠,٠٠٠,٠	%٠,٣٩	٣٧,٢٤٥,٠	٤,١٠٠,٠٠٠,٠	%٠,٣٧	١٥١٧٠٠٠٠
٢٠٢١	٩,١٥٠,٠٠٠,٠	%٠,٢٦٥	٢٤,٧٠٥,٠	١٠,٧٠٠,٠٠٠,٠	%٠,٠٥٤	٥٧٧٨٠٠٠
٢٠٢٢	٢٩,٢٧٠,٠٠٠,٠	%٢,٩٨	٨٧٢,٢٤٦,٠	١٠,٧٥٠,٠٠٠,٠	%٢,٣	٢٤٧٢٥٠٠٠
المجموع	٠٣,٨٧٠,٠٠٠,		,٤٣٢,١٠٧,	٨٠,٦٥٠,٠٠٠,٠		١,١٠٢,١٠٨,٠

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى استناداً لبيانات البنك المركزي ، ملحق(٣)

بيانات الخزانة الامريكية الملحق (٤) .

ملاحظة : تم أخذ المتوسط الحسابي للفائدة السنوي لكل سنة على حدى بالنسبة الىTreasury Note طويلة الأجل

أما بالنسبة الىTreasury Bill قصيرة الأجل ل(٣و٦) أشهر تم أخذ المتوسط الحسابي للفائدة لكلاهما ثم تم جمعهما وتقسيمهما على (٢) .

من الجدول (١١) يتبين بأن :

إجمالي المبغ المستثمر سنوياً خلال مدة البحث = استثمار طويل الاجل Treasury + استثمار قصير الاجل Treasury Bill

= ١٠٣,٨٧٠,٠٠٠,٠٠٠ + ٨٠,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ =

١٨٤,٥٢٠,٠٠٠,٠٠٠

متوسط اجمالي المبغ المستثمر سنوياً =١٨٤,٥٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ٨ سنوات =

٢٣,٠٦٥,٠٠٠,٠٠٠

إجمالي العائد على الاستثمار خلال مدة البحث = العائد على الاستثمار طويل الاجل + العائد على الاستثمار قصير الاجل

= ١,٤٣٢,١٠٧,٦٢٥ + ١,١٠٢,١٠٨,٠٠٠ =

٢,٥٣٤,٢١٥,٦٢٥

متوسط اجمالي العائد على الإستثمار سنوياً = اجمالي العائد على الاستثمار خلال مدة البحث ÷ ٨ سنوات

=٢,٥٣٤,٢١٥,٦٢٥ ÷ ٨ سنوات = ٣١٦,٧٧٦,٩٥٣

نسبة العائد على الإستثمار = متوسط اجمالي العائد على الإستثمار سنويا / متوسط اجمالي المبلغ المستثمر سنوياً

نسبة العائد على الإستثمار = ٣١٦,٧٧٦,٩٥٣ ÷ ٢٣,٠٦٥,٠٠٠,٠٠٠ = ١.٣٧%

ت – وللمفاضلة بين النسبتين أيهما افضل في تخفيض الإنفاق وتوجيه الفوارق نحو الإستثمار

فأن متوسط الفائدة على المبالغ المستثمرة في إذونات الخزانة الامريكية بلغ (١.٣٧%)

بينما متوسط الفائد على المبالغ المقترضة من قبل الحكومة لسد عجز الموازنة بلغ (٢.٩٤%)

وإتضح من الجدول (١١) بأن متوسط المبلغ المقترض سنوياً =٨١,٧٥٥,٨٢٠ (مليون دينار عراقي).

وبإفتراض بأن متوسط المبلغ المستثمر سنويا = متوسط المبلغ المقترض سنويا =٨١,٧٥٥,٨٢٠ (مليون دينار عراقي) فستكون النتائج كالآتي :

١- المبلغ المستثمر=٨١,٧٥٥,٨٢٠,٠٠٠,٠٠٠ × ١,٣٧ %
=١,١٢٠,٠٥٤,٧٣٤,٠٠٠ دينار عراقي.

٢- المبلغ المقترض=٨١,٧٥٥,٨٢٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٢.٩٤% =
٢,٤٠٣,٦٢١,١٠٨,٠٠٠ دينار عراقي.

الفرق = ٢,٤٠٣,٦٢١,١٠٨,٠٠٠ – ١,١٢٠,٠٥٤,٧٣٤,٠٠٠ =
١,٢٨٣,٥٦٦,٣٧٤,٠٠٠ دينار عراقي .

من ذلك يتضح إن أستثمار المبلغ أعلاه سيحقق عوائد أقل بكثير من كلف الدّين على نفس المبلغ وبما يعادل (١,٢٨٣,٥٦٦,٣٧٤,٠٠٠) ترليون ومئتان وثلاث وثمانون مليار وخمسمائة وستة وستون مليون وثلاثمائة واربع وسبعون الف دينارعراقي سنوياً والتي تبلغ نسبتها ١,٥٧% سنوياً والذي يعني تقليص الانفاق الحكومي بمقدار هذه النسبة .

مما سبق نستنتج :

١- أن كلف الدّين هي أكبر بكثير من عوائد المبالغ المستثمرة في إذونات الخزانة الامريكية ، لذا فان توجيه المبالغ المستثمرة في اذونات الخزانة الامريكية والتي تبلغ نسبة عوائدها ١,٣٧ % سنوياً بدلاً من التوجه نحو الإقتراض وتكلفته التي تبلغ نسبتها ٢,٩٤% سنوياً أسهم في تخفيض الانفاق في الموازنة بنسبة ١,٥٧% سنوياً ، والذي يعادل مبلغ مقداره ١,٢٨٣,٥٦٦,٣٧٤,٠٠٠ دينار عراقي سنوياً والذي

بالأمكان توجيهه نحو إستثمارات داخل البلد لتمثل إصولاً ثابتة فضلاً عن أنها تدر إيرادات على خزينة الدولًة .

٢- أن كلف الدّين العام اسهمت بتعزيز فجوات الانفاق غير الرشيد في المستقبل القريب لذا يجب تحجيم الديّن وابقاءه عند الضرورة فقط.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الإستنتاجات

أ- أن إستخدام أساليب وأفكار وأدوات الهندسة المالية يسهم في إيجاد حلول للمشكلات المالية والتي تتمثل في خفض إنفاق الموازنة وإدارة مخاطرها بشكل جيد.

ب- أن أجمالي النفقات العامة في الموازنة هي بإرتفاع مستمر، وإن الانفاق كان موجها نحو الإنفاق التشغيلي على حساب الأنفاق الإستثماري حيث بلغ متوسط نسبة الإنفاق التشغيلي (٨٢.٢%) مقابل (١٧,٨) للإنفاق الإستثماري من إجمالي النفقات

ج- هناك فائض مستمر في الموازنة وأن العجز هو عجز صوري غير حقيقي ويتضح ذلك من خلال مقارنة إجمالي الدّين بالعجز والفائض الفعلي.

د- إن إجمالي مبلغ الدّين في إرتفاع متواصل خلال المدة الزمنية لعينة البحث بلغ ذروته في عام ٢٠٢٠ بمبلغ (١١٥,٤٩٦,٨٥٠) مليون دينار عراقي.

هـ- هناك علاقة ترابط وثيق ما بين العجز في الموازنة والدّين العام حيث يتم تغطية العجز عن طريق الإقتراض حيث بلغت كُلف الدّين (١٦,٨٠٣,٠٥٢) مليون دينار عراقي خلال مدة البحث والتي اسهمت بتعزيز فجوات الانفاق غير الرشيد في المستقبل القريب .

و- أن فرق العوائد المتحققة من التغير التدريجي بتخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار أدى إلى تخفيض مبالغ الدّين العام بنسبة متوسطها ٦.٠٨% خلال المدة الزمنية لعينة البحث والذي إنعكس بدوره على الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

ز- ان توجيه المبالغ المستثمرة في اذونات الخزانة الامريكية والتي تبلغ نسبة عوائدها ١,٣٧ % سنوياً بدلاً من التوجه نحو الإقتراض وتكلفته التي تبلغ نسبتها ٢,٩٤% سنوياً أسهم في تخفيض الانفاق في الموازنة بنسبة ١,٥٧% سنوياً.

٢.٤- التوصيات:

أ- العمل على إيجاد طرائق لمعالجة الضعف المتأتية في تطبيق موازنة البنود وتوفير البيئة المناسبة في وزارة المالية من خلال تنفيذ إستراتيجيات جديدة كأدوات وأساليب الهندسة المالية ويكون ذلك نهجاً في إستراتيجيتها لتلافي الهدر والإسراف وتخفيض الإنفاق وإدارة مخاطر الموازنة بشكل جيد.

ب- ينبغي مراجعة بنود الموازنة للحيلولة دون الوقوع في العجز الصوري والذي يستنزف موارد الموازنة لتحملها كلف الدّين الخارجي والداخلي بشكل عام.

ت – يجب تحجيم الديّن وابقاءه عند الضرورة فقط وإعداد دراسات مستقبلية مستفيضة لمعرفة مدى الحاجة للإقتراض بغرض عدم تكرار ماحصل خلال السنوات السابقة لعينة البحث من خلال وجود فائض مستمر بسبب اللجؤ إلى الإقتراض.

ث- ضرورة تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة لايمكن تخطيها في الإنفاق مهما بلغت الإيرادات النفطية .

ح- ينبغي اللجؤ إلى أساليب الهندسة المالية مثل (سعر الصرف) والذي اثمر عن خفض الإنفاق وبالتالي ساهم في حماية المنتج وعزز المنافسة للمنتج الوطني على حساب المستورد.

خ- ضرورة مراجعة الإستثمار في أذونات الخزانة الأمريكية وتوجيه نحو البديل (إستثمارات الداخل) لما له من عوائد مالية ومادية متمثلة بتخفيض الإنفاق بنسبة (١.٥٧%) ، من خلال إتفاق الحكومة العراقية مع البنك المركزي العراقي بتوجيه جزء من المبالغ المستثمرة في إذونات الخزانة الامريكية نحو الداخل ودفع الكلفة بنفس قيمة الفائدة على الإستثمار للبنك المركزي وتوجيه تلك الأموال نحو إستثمارات في

القطاعات الحيوية الصناعية والزراعية التي تبني إصول داخل البلد وتدر إيرادات للخزينة العامة.

المصادر:

1- Huseraș, Alin T. (2018, June). "Evolution of the Consolidated General Budget and Budget Deficit Between 2012-2016 in Romania". In International conference Knowledge –Based ORGANIZATION (Vol. 24, No. 2, pp. 55-62). Sciendo .

٢- بدري، ياسر محمد طه،" **أثر تطبيق موازنة البرامج على تقويم وتطوير الأداء المالي بأجهزة الدولة** ". إطروحة دكتوراه في محاسبة التكاليف ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العاليا ،٢٠١٩.

3- Adedamola, S. L., & Shittu, I. O. (2020). Financial Derivatives and Profitability of Selected Deposit Money Banks in Nigeria. Acta Universitatis Danubius. OEconomica, (16) (6), 54-65.

4- Kuba, A. K. M., Al-Mahdi, M. A., & Al-attar, H. A. (2022)." THE IMPACT OF FINANCIAL ENGINEERING INNOVATIONS AND THEIR ROLE IN REDUCING THE FINANCIAL DISTRESS OF INDUSTRIAL COMPANIES". World **Economics and Finance Bulletin, 13, 96-111**

٥- سلوم، حسن عبد الكريم وهاشم، حسام حسن وجعيلو، كريمة عباس،" الأصول النظرية والعلمية للمحاسبة الحكومية مع تطبيقات عملية ". الطبعة الثانية، العراق ، بغداد، شفيق للطباعة والتوزيع، ٢٠١٩،ص٢٧.

6- Ngozika, U. (2013). "Budgeting and budgetary control as tools for accountability igovernment parastatals: A case study of Enugu state housing development corporation". Caritas University, Amorji-Nike Emene Enugu. Nigeria ,P 15.

٧- صباح، نزار كاظم و تايه ، أريج عبد الزهرة ، " **تحليل وقياس أثر النفقات العامة في نمو الإقتصاد العراقي بإستخدام إسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ(ECM)** "، جامعة القادسية . مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد ٧، العدد ٢٦، ٢٠١٨.

٨- المهايني، محمد خالد، " **المالية العامة** "،الدورة التحضيرية للمعهد الوطني للإدارة العامة محاضرات في المالية العامة ، ٢٠١٣، ص٩.

9-Awwad, B., & Zidan, J. (2021). "The role of the clearance crisis on public expenditure and budget deficit in Palestine". International Journal of Business Ethics and Governance, 1-40,p13..

10- McDonald., Robert L, " Derivatives Markets ", 3th ed Pearson Education ,2013, p437.

11- John. D. Finnerty, (2014). "Financial engineering in corporate finance: An overview". Financial management, p14.

١٢- تيطري ، عبد الحكيم ، " **إستخدام الهندسة المالية لتعزيز إدارة المخاطر البنكية** " . ماجستير في علوم التسيير إختصاص مالية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعه أم البواقي ، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٧.

١٣- يونس، نجاة محمد مرعى، " **أثر تطبيق الهندسة المالية على ترشيد قرارات المستثمرين**" مجلة الفكر المحاسبى جامعة عين شمس ، المقالة ٩، المجلد ٢٣، العدد ٤، ٢٠١٩، ص١٨.

مريم ، سرارمة ، " **دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة ٢٠٠٨**". ماجستير في العلوم المالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة متنوري قسطينة ، ٢٠١٢.

١٤- التميمي ، ورود علي محيسن ، " توظيف الهندسة المالية في إستخدام الرأس المال الإستثماري (المخاطر) كمصدر تمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " . ماجستير في الإدارة المالية ، كلية الإقتصاد وإدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، لبنان ، ٢٠١٨،ص٧٢.

15- Yousif, Z. J., & Najim, K. S. (2019). "The Importance of Hedging Financial Engineering Products in Reducing the Risk of Trading Securities". Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, 27(2), 317-328.p320.

١٦- الشريدة ، ندى عبد القادر عبد الستار ، " **توظيف عقود المبادلات في مجال الفنادق والسياحة**". مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد ٤٠ ، ٢٠١٦،ص٢٥٨.

١٧- الكندي ، حسين هادي عباس ، " **إستخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر**". ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كليه الإدارة والإقتصاد جامعة القادسية ، ٢٠١٩،ص٣١.

١٨- الغانمي ،علاء رضا مهدي،" **مدى تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف** ". ماجستير علوم في المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص١٣٨.

١٩- بيانات دائرة المحاسبة / قسم التوحيد لعام /٢٠٢٢.

٢٠- https://www.aljazeera.net تضاعفت خلال عامين ..لماذا يزيد العراق من حيازة سندات الخزانة الأميركية

٢١- **بيانات وزارة المالية** /دائرة الموازنة / قوانين الموازنة من ٢٠١٥ – ٢٠٢٢

٢٢- الجدول (٧) في الجانب العملي إستناداً بيانات وزارة المالية / دائرة الدّين العام.

بيانات الجانب العملي(CD) يتضمن الملاحق

ملحق (١) بيانات وزارة المالية/دائرة المحاسبة / دائرة الموازنة / دائرة الدّين العام.

ملحق (٢) بيانات وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الحسابات القومية/٢٠٢٢.

ملحق (٣) بيانات البنك المركزي(دائرة الاستثمار ، نافذة العملة سعر الدولار الرسمي)

ملحق(٤) بيانات اسعار الفائدة على إذونات الخزانة الأمريكية الموقع

https://home.treasury.gov/resource-center/data-chart-center/interest rates/TextView?type=daily_treasury_yield_curve&field_tdr_date_value_month=20230